

واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر نموذجا

The reality of applying Islamic financing formulas for small and medium enterprises on Islamic banks, Al Salam Bank Algeria as a model.

سمير هربان*

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، harbane.samir@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2021/12/28

تاريخ الاستلام: 2021/10/04

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الواقع العملي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي بمصرف السلام الجزائر، باعتبارها بديل عن صيغ التمويل التقليدي، ومدى أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى هذا المصرف. من أجل ذلك حاولنا اختبار ومعالجة فرضيات البحث، عن طريق دراسة تحليلية، قمنا من خلالها باختيار مصرف السلام الجزائر، الذي يعتبر من أهم المصارف الإسلامية الرائدة في الجزائر، وبعد الدراسة توصلنا إلى نتائج، فمن الناحية النظرية يمكن لصيغ التمويل الإسلامي حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تمتاز به من خصائص، إلا أن الواقع العملي غير ذلك، حيث بينت الدراسة التطبيقية بمصرف السلام الجزائر، أن هذا المصرف رغم الأهمية التي يوليها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يركز في تمويله على صيغ التمويل بالبيع (المراجحة والسلم) أو التمويل قصير ومتوسط الأجل، في حين استخدام صيغ التمويل بالمشاركة (المشاركة والمضاربة) أو التمويل طويل الأجل محدودا جدا، ويعود الاستخدام المحدود لهذه الصيغ إلى المخاطر العديدة التي تواجه هذا المصرف خاصة مخاطر الائتمان كعدم قدرة العميل على التسديد، وكذا عدم الإفصاح المالي والمحاسبي الحقيقي لأصحاب المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ صيغ التمويل الإسلامي؛ مصرف السلام الجزائر.

Abstract : This study aims to highlight the practical reality of using the Islamic financing formulas at Al Salam Bank Algeria, as an alternative to traditional financing formulas and the importance or small and medium enterprises at this bank.

For that, we tried to test and treat the research hypotheses, through an analytical study, an we shoes Al Salam Bank Algeria, which is considered one of the most important leading banks in Algeria. After the study, we reached to the following results:

Theoretically, Islamic financing formulas can solve the problem of financing small and medium enterprises due to their characteristics, but the practical reality is different, where the applied study at Al Salam Bank Algeria showed that despite the importance which this bank attaches to the small and medium enterprises sector, it focuses in its financing on the forms of financing through sales (Al Mourabaha, Al Salam) or short and medium-term financing, while the use of participation financing formulas (Al Mousharaka, Al Moudharaba) or long-term financing is very limited, because of many risks which facing this bank, especially credit risk, such as the client's inability to pay, as well as the lack of financial and accounting disclosure of entrepreneurs.

Keyword: Small and medium enterprises; Islamic financing formulas; Al Salam Bank Algeria.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الدعائم التي تعتمد عليها الدول في تحسين وتنشيط اقتصادياتها في العصر الحالي، لكن رغم هذا الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات إلا أنها تعاني العديد من المشاكل المالية وغير المالية، مما يؤدي إلى تعثر العديد منها، ما يؤثر سلباً على الاقتصاد، فهذه المؤسسات تعجز عن الحصول على التمويل المناسب بالحجم المناسب وفي الوقت المناسب من البنوك التجارية، مما يجعلها تبحث عن بديل ملائم لحل مشكل التمويل، هذا البديل يتمثل في صيغ التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية، فهذه الأخيرة تعمل على توفير بيئة ملائمة لنشاط هذا النوع من المؤسسات من خلال توفير التمويل اللازم لها بمختلف الصيغ الإسلامية الممكنة، بعيداً عن صيغ التمويل التقليدي، مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصرف السلام الجزائري؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية، وهي:

- ما مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
 - هل يولي مصرف السلام الجزائري أهمية لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض وترقية هذا القطاع؟
 - ما هي صيغ التمويل الإسلامي الأكثر استخداماً والمفضلة لدى مصرف السلام الجزائري؟
- فرضيات الدراسة:** للإجابة على هذه الأسئلة نعتمد الفرضيات التالية:
- إن تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامي قد أتاح فرصاً عديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - إن نمو حجم الودائع لدى مصرف السلام الجزائري، قد ساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل، وهذا ما ساعد قطاع التجزئة والأفراد على الاستفادة من فرص التمويل.
 - إن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع تعتبر الأكثر استخداماً في مصرف السلام الجزائري، ويعود تفضيل هذا المصرف لهذه الصيغ إلى انخفاض درجة المخاطرة فيها.
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة وخصائصها التي يمكن اعتبارها كبديل عن التمويل التقليدي.
- توضيح مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي كأدوات للنهوض وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحل مشكلة التمويل.
- إبراز قدرة مصرف السلام الجزائري بصفة خاصة، والمصارف الإسلامية بصفة عامة على حشد وجذب واستقطاب الودائع من المودعين.
- إبراز ميزة تنوع صيغ التمويل الإسلامي وتعددتها قد ساعدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي للاستفادة من فرص التمويل المتاحة، لتكون المصارف الإسلامية أكثر شمولية.
- إبراز الواقع العملي لتطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصرف السلام الجزائري.

منهجية الدراسة: وقد اعتمدنا في معالجة هذه الدراسة على:

- الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بمتغيرات الدراسة.
- الجانب التطبيقي قمنا باختيار نموذج الدراسة، وقد وقع هذا الاختيار على مصرف السلام الجزائري، حيث قمنا بتقديم حوصلة على نشاطات هذا المصرف فيما يخص حشد وتجميع واستقطاب رؤوس الأموال، ثم إعادة استثمارها لتمويلات الزبائن بمختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة، وتوفير فرص الاستفادة من هذا التمويل للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والتي تنشط في قطاعات اقتصادية متنوعة.

محاور الدراسة: لتبسيط هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى محورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: خصصناه للجانب النظري حيث تناولنا فيه مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصيغ التمويل الإسلامي، ثم انتقلنا إلى إبراز ملاءمة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المحور الثاني: خصصناه للجانب التطبيقي حيث قمنا بدراسة حالة مصرف السلام الجزائر، بتقديم هذا المصرف، لنتقل بعدها إلى الواقع العملي لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مختلف عملياته ونشاطات من تجميع وحشد الودائع إلى إعادة استثمارها ومنحها كتمويلات للزبائن وفق الصيغ المتاحة.

المحور الأول: الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية: نتناول في هذا الإطار مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصارف الإسلامية، وأهم صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، سنتطرق إلى تعريف هذه المؤسسات حسب المشرع الجزائري، وأهميتها، وأهم المشاكل التي تواجهها.

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بموجب القانون 02/17، المؤرخ في 10 جانفي 2017، والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي حدد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإئتمان والديمومة، حيث عرف المشرع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي¹: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز رقم مجموع حصيلتها السنوية واحد (01) مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية".

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوضح هذه الأهمية فيما يلي:

- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وبالتالي الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

- تساهم في توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

- تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة.

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة روافد لتغذية الصناعات الكبيرة. بمسئوليات الإنتاج، حيث تشكل في بعض الصناعات 75% من المكون الرئيسي.

- تشكل بيئة مناسبة للإبداع والابتكار في مجال العمل.

3- معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل انطلاقاً من مرحلة التأسيس، إلى مرحلة التشغيل، ثم مرحلة التطوير والتوسع، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات تمويلية، ومعوقات غير تمويلية².

أ- المعوقات التمويلية: يعتبر التمويل أكبر مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تشير الإحصاءات بأن هذه المؤسسات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من فجوة تمويلية تبلغ ما بين 210 و240 مليار دولار، حيث أن نسبة القروض الممنوحة

لهذه المؤسسات من إجمالي القروض في هذه الدول لم يتجاوز 8%، فهذه المؤسسات تعتمد على المدخرات الفردية والعائلية لتلبية احتياجاتها المالية³، لكن في كثير من الأحيان تصطدم بمشكلة عدم كفاية هذه المدخرات، مما يؤدي بها للجوء إلى عملية الاقتراض من البنوك التجارية، لكن اللجوء إلى هذه البنوك لتوفير الأموال اللازمة للمشروع يصطدم بصعوبة الحصول على هذه القروض البنكية، ويعود تدني مستوى وحجم التمويل المقدم لهذه المؤسسات من طرف البنوك التجارية لعدة أسباب أهمها:

- صعوبة تقييم الوضع المالي لهذه المؤسسات وعدم وجود سجلات محاسبية منتظمة، ونقص المعلومات حول هذه المؤسسات لتقييم جدارتها الائتمانية، حيث أن عملية منح الائتمان تتطلب تقديم سجلات مالية وحسابات ختامية منتظمة،
- طبيعة ملكية البنوك التجارية فغالبيتها يعود للقطاع الخاص، ما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المؤسسات أو المشروعات الجدية وذات الربحية الأكيدة⁴.

- عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات بالحجم والنوع المطلوبين، على اعتبار أن عملية منح الائتمان تركز على القدرة على توفير الضمانات اللازمة.

- ارتفاع مخاطر إقراض هذه المؤسسات لعدم قدرتها على تسديد القروض الممنوحة لها لعدم نجاحها، كما يشير الواقع إلى ارتفاع نسب التعثر المالي لها.

- نقص الخبرة المصرفية أو الثقافة الائتمانية لدى الكثير من أصحاب هذه المؤسسات.

- العامل الديني حيث يحجم ويمتنع الكثير من أصحاب هذه المؤسسات عن التوجه للبنوك التجارية لطلب الائتمان، لعدم تقديمها منتجات تناسب احتياجاتها التمويلية وتتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية⁵.

ب- المعوقات غير التمويلية: بالإضافة إلى مشكل التمويل الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تواجه هذه المؤسسات مشاكل أخرى غير تمويلية تتمثل في المعوقات المؤسسية والتنظيمية، والمعوقات المرتبطة بقدرة المؤسسة،

فالمعوقات المؤسسية والتنظيمية تتعلق باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية، إذ تلعب بيئة الأعمال دورا رئيسيا في استقطاب الاستثمارات، ويصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مؤشرات تتعلق ببيئة الأعمال في العالم دوريا، أو ما يعرف بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، يوضح التدابير التي قامت بها الدول لتهيئة هذه البيئة لجذب الاستثمارات، ومن ثم تحسين تنافسيتها⁶، فحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال التجارية لسنة 2020، والذي أعده مجموعة البنك الدولي والذي شمل 190 اقتصاد دولة، جاءت نيوزيلندا في المرتبة الأولى عالميا متبوعة بكل من سنغافورة، هونغ كونغ، الدانمارك، كوريا الجنوبية، الو.م.أ، فيما احتلت فيه ماليزيا المرتبة 12 عالميا، في حين جاءت الجزائر في المرتبة 157، وكذلك بالنسبة لغالبية الدول العربية، إذ احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا و16 عالميا⁷، وهذا ما يفسر درجة الفساد الإداري الكبيرة والبيروقراطية الذي تعاني منه غالبية اقتصادات الدول العربية، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا وجب للنهوض بهذا القطاع الحيوي ضرورة تحسين وتهيئة المناخ المناسب لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية، ومن ثم تحسين تنافسية الاقتصاد، أما المعوقات المرتبطة بقدرة المؤسسة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه نقص العمالة المدربة والمؤهلة، وذلك لأن المؤسسات الكبيرة تعتبر أكثر جاذبية لهذه العمالة، لأنها تتيح أجورا مرتفعة بالمقارنة مع أجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا ضمان الاستمرارية في العمل وتجنب احتمال فقدان المنصب بسبب مخاطر الفشل والتوقف المرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن المؤسسات الكبيرة تتيح فرص أكبر في مجال التدريب واكتساب المعارف، من خلال الاستفادة من دورات التكوين وتنظيم الملتقيات، من أجل تنمية وتطوير المورد البشري بغرض تشجيع وظيفة البحث والابتكار والإبداع في المؤسسة، وبالتالي إمكانية الترقية وزيادة الأجر، والاستفادة من المزايا الأخرى كنظام المكافآت والحوافز⁸.

ثانياً: مفاهيم عامة حول صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تعد صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة في المصارف الإسلامية كبديل للتمويل التقليدي لهذه المؤسسات، سنتناول تعريف المصارف الإسلامية، وأهم صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة، ومدى ملائمتها لهذه المؤسسات.

1- تعريف المصارف الإسلامية: يعرف المصرف الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية أي انه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما يستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة"

2- مفهوم التمويل الإسلامي: يعرف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم تمويل عيني أو نقدي إلى المؤسسات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، لتسهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"⁹. من خلال التعريف يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي، نبرزها فيما يلي:

- عدم استخدام الفائدة في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية
- تعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية
- توجيه التمويل نحو الاستثمار الحقيقي حيث يهدف هذا الاستثمار إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربها حقيقياً يظهر في زيادة عناصر الإنتاج.
- ربط التمويل في المصارف الإسلامية للمشاريع الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملاً بأولويات الاستثمار في الشريعة "الضروريات والحاجيات والتحسينات".
- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته، أي التركيز على تنمية طاقات الفرد وعلى حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية، حيث يكون التمويل قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع.
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة فهو يربي فيه صفة الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص وإتقان العمل مما يوفر سبيل أكبر لنجاح المشروع.

3- صيغ التمويل الإسلامي: مع تطور وانتشار المصارف الإسلامية تعددت صيغ التمويل التي يمكن استخدامها بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيص أهم هذه الصيغ فيما يلي¹⁰:

أ- صيغ التمويل قصيرة الأجل: وتشمل الصيغ التمويلية التالية: المراجعة، السلم، القرض الحسن.

- **المراجعة:** تعرف المراجعة المصرفية بأنها: "اتفاق بين المصرف (بائع السلعة) والعميل (المشتري) على شراء سلعة معينة، وبمواصفات محددة على أساس كلفة شرائها، ويتفق العميل مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد سواء كان الدفع فوراً أو بالتقسيط أو مؤجلاً، وعادة ما يكون الدفع لأجل وبموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة"¹¹.
- **السلم:** يعرف بيع السلم على أنه: "عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري".

- **القرض الحسن:** يعرف القرض الحسن بأنه: "عقد بين طرفين أحدهما القرض والآخر المقرض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقرض على أن يقوم هذا الأخير أي المقرض برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما"¹².

ب- صيغ التمويل متوسطة الأجل: وتشمل الصيغ التمويلية التالية: الاستصناع، البيع لأجل، والإجارة.

- **الاستصناع:** يعرف الاستصناع بأنه: "طلب إنسان من آخر شيئاً لم يصنع بعد، وفق مواصفات محددة، بمواد من عند الصانع، مقابل عوض محدد، ويقبل به الصانع"¹³.
- **البيع لأجل:** أو البيع بالتقسيط يعرف بأنه: "مبادلة أو بيع تاجر، يتم فيه تسليم المبيع في الحال، ويؤجل وفاء الثمن أو تسديده، كله أو بعضه إلى آجال معلومة في المستقبل"¹⁴، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط، لهذا يسمى هذا النوع من البيع بالتقسيط، وهذا البيع قد يكون بالثمن الذي تباع به السلعة نقداً، كما قد يكون البيع لأجل بثمن أعلى من الثمن الحالي، أي أن البائع يبيع بسعرين، سعر حاضر يسمى نقداً، وسعر آجل يسمى تقسيطاً، ويزيد الآجل عن الحاضر¹⁵.
- **الإجارة:** تعرف الإجارة على أنها¹⁶: "عقد لازم على منفعة معلومة مدة معلومة بثمن معلوم"، ويرى أحد الفقهاء أن الإجارة بيع المنافع بعوض، والمنفعة قد تكون عيناً، مثل سكن، وسائل النقل، معدات وآلات، وقد تكون منفعة عمل، مثل عمل المهندس، البناء، الفلاح.

ج- صيغ التمويل طويل الأجل: وتشمل الصيغ التمويلية التالية: المشاركة، المضاربة، والصيغ الشبيهة بالمضاربة المزارعة والمغارسة، والمساقاة.

- **المشاركة:** تعرف المشاركة على أنها "عقد بين طرفين أو أكثر، يكون فيه العمل ورأس المال شراكة بين طرفين أو عدة أطراف، ويكون الربح على أساس الاتفاق بنسبة مئوية، والخسارة تكون على قدر حصص رأس المال المقدم من كل طرف ودون تقصير من أحد الطرفين أو الأطراف"¹⁷.
- **المضاربة:** تسمى قراضاً أيضاً، وتعرف على أنها: "اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في التجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الربع أو الثمن أو غير ذلك، وإذا لم تربح العملية لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده، أما إذا خسرت العملية فإنها تكون على صاحب المال ولا يتحمل المضارب منها شيئاً إلا ضياع جهده وعمله، ما دامت الخسارة لم تكن بسبب تقصير منه أو إهمال".
- **صيغ التمويل الأخرى الشبيهة بالمضاربة:** هناك صيغ أخرى تستخدم لتمويل النشاط الزراعي، وهي شبيهة بالمضاربة، وهذه الصيغ هي المزارعة، المساقاة، والمغارسة.
- **المزارعة:** وهي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل واحد منهما.
- **المساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية (الزروع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل يقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.
- **المغارسة:** ويقصد بها دفع الأرض لمن يغرسها، على نسبة معينة من ثمار هذا الغرس.

ثالثاً: ملائمة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز صيغ التمويل الإسلامي بتعددتها، كما أنها تشمل جميع القطاعات الاقتصادية كالتجارة، والصناعة، والزراعة، والخدمات، ما يجعلها أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهمية التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن صيغ التمويل بالمشاركة تعتبر من أهم الصيغ في النشاط الاقتصادي، وتشمل صيغتي المشاركة والمضاربة والتي تسمى بأسلوب التمويل التشاركي، وصيغ المزارعة والمغارسة والمساواة وتسمى بأسلوب التمويل الزراعي، فهذه الصيغة تقوم على القاعدة الفقهية الغنم بالغنم، ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب أو الربح يكون بقدر تحمل المخاطر والتكاليف، وهذه القاعدة تؤسس لعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص، إذ لا يمكن أن يتشارك طرفين في الربح المحقق ويتحمل طرف واحد فقط الخسارة في حالة وقوعها¹⁸.

فصيغة المشاركة التي تستمد فكرتها من أحكام وقواعد عقد الشركة في الفقه الإسلامي أي شركة العنان، حيث يقوم طرفان أو أكثر بدمج أموالهم أو أعمالهم مع بعضها من أجل إنشاء مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم، مقابل تقاسم الأرباح أو الخسائر حسب النسب المتفق عليها قد تكون متساوية أو متفاوتة، فهذه الصيغة تتناسب مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند النشأة أو عند توسع هذه المؤسسات، فهي تستهدف أصحاب الدخل المحدود، والمتمثلين في الحرفيين حتى يمتلكوا ورشهم الصغيرة، كما تقدم تمويلات للأسر المنتجة للمشاركة في مشاريع في بيوتهم، وكذا للمهنيين ممن يقومون بأعمال متطورة كالمهندسين والأطباء والمحاسبين، إضافة لتمويل صغار المنتجين في الخدمات والصناعات التحويلية كالزيوت، كما قد تمول مشاريع لحفر الآبار¹⁹، وقد تعددت صورته لتلائم حاجات التمويل المتعددة، فهناك المشاركة المتناقصة والمشاركة الثابتة والمشاركة المتغيرة.

أما صيغة المضاربة والتي يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج وهما العمل ورأس المال في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين على يتم تقاسم الربح في حالة تحقيقه، ويتحمل صاحب المال الخسارة لوحده في حالة وقوعها ما لم يكن تقصير أو إهمال من طرف المضارب²⁰، فهذه الصيغة تجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل الضمانات التي تفرضها البنوك التجارية من جهة، ومن جهة أخرى توفر المال لأصحاب الخبرة والكفاءة الفنية الذين لا يملكون أموال كافية لإنشاء مؤسساتهم، فهي صيغة مهمة تبرز أهمية ودور المورد البشري في المجتمع واستغلاله بصورة أمثل وهو ما يتلاءم مع المهنيين والحرفيين الصغار، وغير القادرين على تمويل مؤسساتهم الصغيرة مالياً، وتعد أنواع صيغة المضاربة بين المضاربة المقيدة، والمضاربة المطلقة حسب الاتفاق بين طرفي العقد²¹.

أما صيغ المزارعة والمغارسة والمساواة فهي الصيغ التمويلية التي تستخدم في تمويل القطاع الزراعي، خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد ما نسبته 75% من احتياجاته الغذائية من الخارج، رغم ما يمتلكه من موارد طبيعية هائلة لكنها غير مستغلة، من أراضي زراعية شاسعة وخصبة، ووفرة المياه، إضافة إلى المناخ الملائم لمختلف المحاصيل الزراعية، حيث تقوم هذه الصيغ على مبدأ المزج بين عناصر الإنتاج سواء عنصر العمل أو رأس المال، مقابل المشاركة في الربح عند تحقيقه، والخسارة في حالة عدم حدوث تقصير أو إهمال من طرف صاحب العمل، وبالتالي فهذه الصيغ الزراعية مناسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختار صاحب كل مؤسسة الصيغة الملائمة له وتتفق مع ظروفه وإمكاناته²².

وأخيراً فإن هذا الأسلوب التمويلي يمكن أن يكون أكثر ضماناً لتحقيق النجاح للمؤسسات المعنية، وذلك لأن في حالات التمويل بالفائدة الذي ثبت فشله في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون هناك قصور الدراسات الاقتصادية، وقصور الإدارة، ونقص التخطيط، وسوء القيادة، وظروف الأسواق، بينما التمويل بصيغ المشاركة بين المصرف وأصحاب هذه المؤسسات توفر وقوف هذا المصرف إلى جانبها مراجعاً خططها، ومعطياً رأيه ومشورته لها، وتقديم الإرشاد باعتباره شريكاً في المشروع وهذا من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لهذه المشروعات مما يزيد من قدرة هذه المؤسسات على النمو والاستمرار والتقدم²³.

2- أهمية صيغ التمويل بالبيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعد صيغ التمويل بالبيع الأكثر استخداماً في الحياة العملية للمصارف الإسلامية، وتشمل صيغ المراجعة للآمر بالشراء، والسلم، والاستصناع.

فمن خلال صيغة المراجعة التي يتم بموجبها التمويل بالبيع، وهي اتفاق بين مشتر لسعة معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع، والسلع قد يتم تسليمها في الحال أو في أجل معين، ودفع المقابل

للسلعة قد يتم في الحال أو لاحقا، فهذه الصيغة توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وغيرها، كما تستطيع هذه المؤسسات الحصول على الآلات ومعدات الإنتاج والأصول المادية اللازمة في الوقت المناسب دون الدفع الفوري لقيمة هذه الأصول، خاصة أن غالبية هذه المؤسسات لا تملك الأموال الكافية لشراء تلك الأصول في الوقت المناسب، فأسلوب التمويل بالمراجحة يتيح لهذه المؤسسات الحصول على تلك الأصول مقابل دفع قيمتها مستقبلا على شكل أقساط دورية متفق عليها²⁴.

أما صيغة الاستصناع فيعد من الصيغ التمويلية التنموية يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد. حيث يسهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة سابقا، مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة، أو إنشاء مباني سكنية، أو التوسع من خلال إنجاز فروع أخرى، فهذه الصيغة تناسب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تسعى إلى التوسع والنمو في حجم أعمالها وزيادة مبيعاتها، وذلك عن طريق زيادة خطوط إنتاجها الحالية من جهة، ومن جهة أخرى لإنشاء وحدات تجميعية جديدة إلى غير ذلك من أساليب التوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁵، فهذه المؤسسات من خلال هذه الصيغة يمكن من الحصول التمويل اللازم لذلك.

في حين صيغة السلم التي تعد أحد صيغ التمويل بالبيع حيث يقوم يتم توفير سيولة نقدية آنية للعملاء مقابل الحصول على منتجاتهم لاحقا لأجل معلوم، وتلائم هذه الصيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الزراعي، حيث يتم شراء المحصول مقدما من صغار الفلاحين، ويقوم هؤلاء الفلاحين من خلالها بشراء مستلزمات هذه الإنتاج، على أن يتم الدفع عند جني المحصول، كذلك تلائم هذه الصيغة المؤسسات الصغيرة الصناعية من خلال شراء منتجاتها النهائية أو الوسيطة من طرف المؤسسات الكبيرة، حيث يتم دفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن تحصل عليها المؤسسات الكبيرة بعد إنتاجها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁶.

3- أهمية التمويل بالإجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو نوع من التمويل يشمل الإجارة التي تركز على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري²⁷، فصيغة الإجارة انطلاقا من ميزاتها تناسب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على الحد من المعوقات التمويلية لهذه المؤسسات كمشكل الضمانات التي تفتقر إليها، كما أنها تستطيع تلبية الاحتياجات التمويلية خلال دورة الاستغلال من خلال تخصيص الأموال المتاحة لديها لأصحاب هذه المؤسسات غير الراغبين دخول التمويل التقليدي، إما لرغبتهم في الحصول على تمويل لفترة أطول، مع تقسيطه حسب توقعاتهم الربحية، أو لعدم قدرتهم الحصول على التمويل اللازم، وتتخذ صيغة التمويل بالإجارة عدة أنواع منها الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك، وهذا ما يوفر مزيدا من طرق وبدائل أما أصحاب المؤسسات للمفاضلة بينها، ثم اختيار البديل الأمثل بما يتناسب مع ظروف وإمكانات كل واحد منهم، وأغراضهم وأهدافهم المستقبلية²⁸.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي مصرف السلام الجزائر نموذجاً: تم اختيار مصرف السلام الإسلامي الجزائري كنموذج للدراسة، باعتباره من أهم المصارف التي تستخدم صيغ التمويل الإسلامي في نشاطاته، سنقوم بتقديم هذا المصرف، وأهم نشاطاته وعملياته المالية، ثم يتم بعد ذلك تقييم هذه الأنشطة والعمليات.

أولاً: تقديم مصرف السلام الإسلامي في الجزائر: يعتبر مصرف السلام الجزائري بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، في كافة تعاملاته. وقد تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه شهر أكتوبر من نفس السنة مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد²⁹.

كما يمكن التعرف على مصرف السلام الإسلامي الجزائر من خلال مضمون شعاراته المهمة، الرؤية، القيم التي يتبناها، وهي مدرجة على الموقع الرسمي للمصرف، على النحو التالي.

– **المهمة:** اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية، مع الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على السواء.

– **الرؤية:** الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ومعتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

– **القيم:** وتشمل ثلاث عناصر هي التميز، الالتزام، والتواصل على النحو التالي:

– **التميز:** إننا في مصرف السلام الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية، وفردية، نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعنا لتحقيق أهدافنا.

– **الالتزام:** هو شعورنا بالمسؤولية، وعملنا على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا.

– **التواصل:** لقد جعلنا من التواصل الداخلي/ الخارجي أهم أولوياتنا، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا.

ثانياً: واقع صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصرف السلام الجزائر: يقوم مصرف السلام الجزائر بتجميع الودائع من العملاء، ثم إعادة استخدامها واستثمارها لفائدة الزبائن من خلال صيغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

– **تطور حجم ودائع العملاء بمصرف السلام الجزائر:** يقوم مصرف السلام الجزائر بتجميع وحشد الودائع بمختلف أنواعها من المودعين أصحاب الفوائض المالية، الذين يرغبون في استثمارها وفق صيغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبعبارة عن التمويل التقليدي الربوي، والجدول الموالي يوضح نمو وتطور حجم الودائع التي تم تجميعها وحشدها من طرف المصرف من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019.

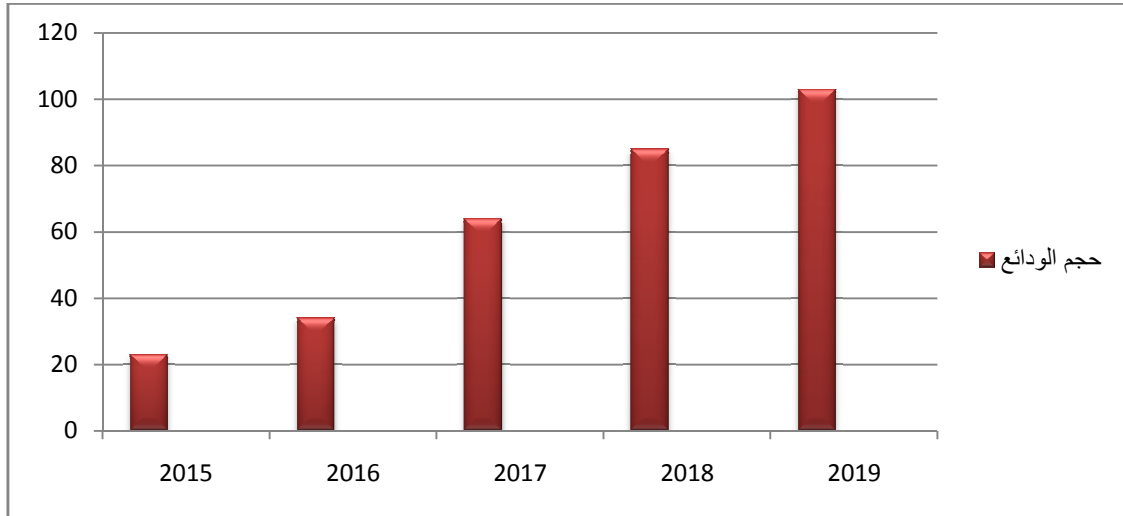
جدول رقم (01): تطور ونمو حجم ودائع العملاء بمصرف السلام الجزائر من سنة 2015 إلى 2019 (مليار دينار).

السنة	حجم الودائع	معدل النمو السنوي (%)
2015	23.685	–
2016	34.512	45
2017	64.642	87
2018	85.432	32
2019	103.792	21
المجموع	312.063	

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 13.

والشكل البياني التالي يوضح نمو حجم الودائع بمصرف السلام الجزائر خلال الفترة من سنة 2015 إلى سنة 2019.

شكل رقم (01): تطور ونمو حجم ودائع العملاء بمصرف السلام الجزائر من سنة 2015 إلى 2019 (مليار دينار).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 13.

من الجدول السابق نلاحظ نمو وارتفاع حجم الودائع باستمرار من سنة 2015 إلى 2019، حيث بلغت أكثر من 34 مليار دينار خلال سنة 2016 بعدما كانت في حدود 23 مليار دينار سنة 2015، أي بمعدل زيادة قدره 45%، لتستمر في الارتفاع خلال السنوات الثلاث الموالية 2017، 2018، 2019، إذ بلغت 64، 85، و103 مليار دينار على التوالي، ويرجع سبب هذا الارتفاع والنمو إلى النتائج الممتازة التي حققها هذا المصرف من خلال تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، والذي نتج عنه زيادة ثقة العملاء به، ومن ثم زيادة حجم ودائع العملاء، إضافة إلى التوسع الذي عرفه هذا المصرف من خلال تدعيمه بفتح أربع فروع جديدة خلال سنة 2019، ليصل عدد الفروع إلى 17 فرعاً.

2- تطور تمويلات الزبائن بمصرف السلام الجزائر: بعد تجميع الودائع من طرف المصرف، يقوم هذا الأخير باستخدام هذه الودائع وعدم تعطيلها، إذ يمنح تمويلات للزبائن للقيام بمشاريعهم يعد دراستها من طرف المصرف، والجدول التالي يوضح تطور ونمو حجم التمويلات التي استفاد منها الزبائن خلال الفترة من 2015 إلى 2019.

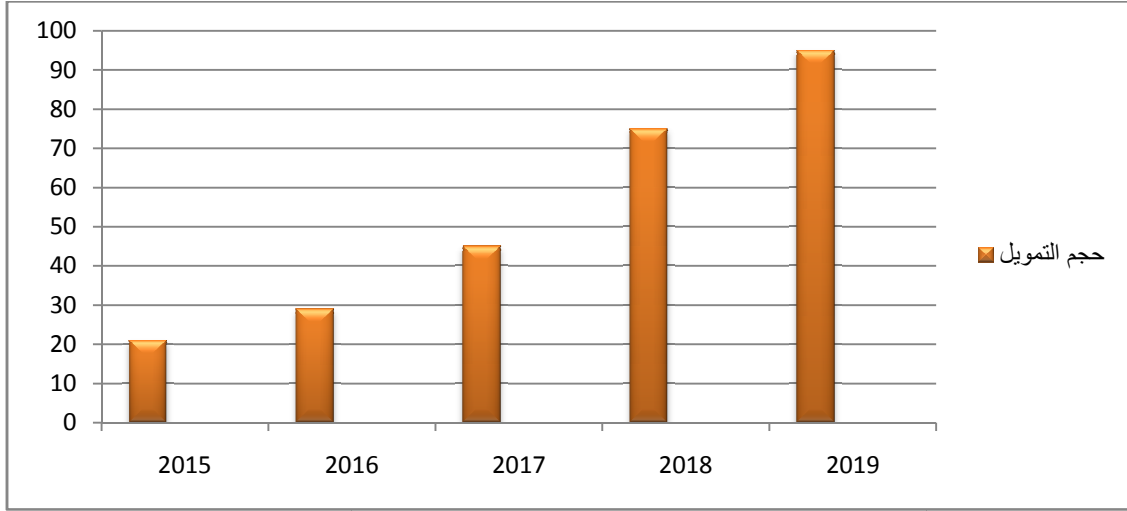
جدول رقم (02): تطور ونمو تمويلات الزبائن بمصرف السلام الجزائر من سنة 2015 إلى 2019 (مليار دينار).

السنة	قيمة التمويل	معدل النمو السنوي (%)
2015	21.268	-
2016	29.377	38
2017	45.454	55
2018	75.340	68
2019	95.583	27
المجموع	267.022	

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 13.

والشكل البياني التالي يوضح نمو حجم الودائع بمصرف السلام الجزائر خلال الفترة من سنة 2015 إلى سنة 2019.

شكل رقم (02): تطور ونمو تمويلات الزبائن بمصرف السلام الجزائر من سنة 2015 إلى 2019 (مليار دينار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 13.

من الجدول نلاحظ النمو والارتفاع المستمر لتمويلات الزبائن من سنة 2015 إلى سنة 2019، حيث بلغ تمويل الزبائن في سنة 2016 أكثر من 29 مليار دينار مقابل حوالي 21 مليار دينار خلال سنة 2015، بمعدل زيادة قدره 38%، ليستمر نمو تمويلات الزبائن خلال السنوات الثلاث المالية 2017، 2018، 2019، إذ بلغ حجم التمويل خلال هذه السنوات الثلاث ليصل إلى أكثر من 45، 75، 95 مليار دينار على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع نتيجة الثقة المتزايدة لدى العملاء، وكذا توسع المصرف من خلال فتح فروع جديدة له هذا من جهة، ومن جهة أخرى توسيع قاعدة زبائن المصرف الناتج عن دخول تمويل قطاع التجزئة والأفراد، سواء التمويل الاستهلاكي أو التمويل العقاري، فهذا الأخير استفادت منه خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية لهذا القطاع والولوج فيه أدى إلى زيادة المستفيدين من التمويل، والذي يسعى المصرف إلى توسيع دائرة العملاء، لزيادة حجم المعاملات من جهة، وكذا زيادة ثقة المتعاملين مع المصرف سواء كانوا مودعين، أو عملاء وزبائن، وبالتالي يستطيع هذا المصرف تحقيق الأهداف المرجوة.

3- طبيعة المؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر: يقوم مصرف السلام الإسلامي الجزائر بتصنيف المؤسسات طالبة التمويل حسب معيار الحجم إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة، وكبيرة، والجدول الموالي يوضح توزيع عدد كل نوع من هذه المؤسسات في سنة 2018.

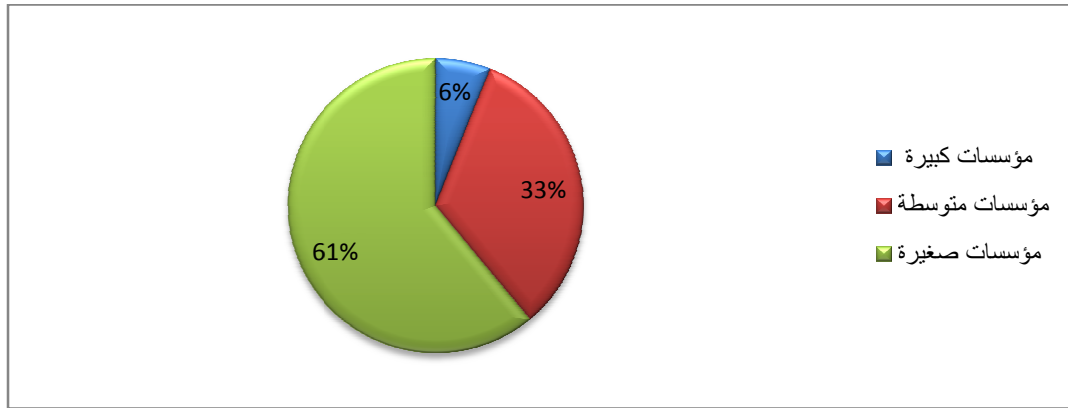
جدول رقم (03): عدد وطبيعة المؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.

النسبة المئوية (%)	عدد المؤسسات	تصنيف المؤسسات
06	28	كبيرة
33	163	متوسطة
61	304	صغيرة
100	495	المجموع

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر، 2018، ص 14.

والشكل البياني التالي يوضح توزيع طبيعة المؤسسات المصنفة حسب معيار الحجم بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.

شكل رقم (03): عدد وطبيعة المؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 14.

من الجدول أعلاه نلاحظ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مصرف السلام الجزائر، إذ بلغت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة 467 مؤسسة من أصل 495، أس ما نسبته حوالي 94%، في حين كان نصيب المؤسسات الكبيرة 28 مؤسسة فقط، أي ما نسبته حوالي 6% فقط، فدخل المصرف لقطاع التجزئة والأفراد أدى إلى التركيز على منح تسهيلات لتمويل هذا القطاع بهدف النهوض به، وتحسين كفاءته من خلال تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما أدى إلى توسيع قاعدة المستفيدين الصغار لإنشاء وخلق مؤسسات صغيرة، إذ بلغت عدد هذه المؤسسات المصنفة 304 مؤسسة من أصل 495 مؤسسة، أي ما نسبته حوالي 61%، ويعود سبب هذا الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأهمية التي يلعبها هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن يلعبه للحد والتقليل من ظاهري الفقر والبطالة.

4- طبيعة نشاط المؤسسات المصنفة من طرف مصرف السلام الجزائر: يتم تصنيف المؤسسات المصنفة من طرف المصرف حسب طبيعة نشاطاتها الاقتصادية التجارة، الصناعة، البناء والعقارات وغيرها، والجدول التالي يوضح هذا التصنيف حسب هذه الأنشطة لسنة 2018.

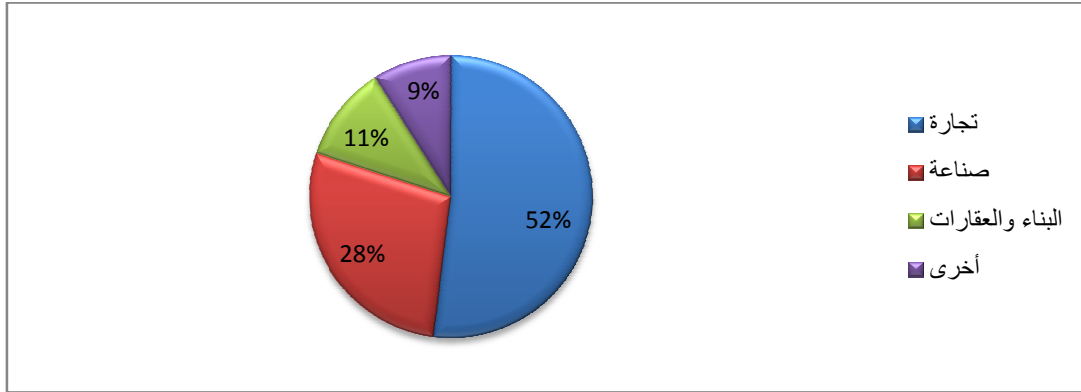
جدول رقم (04): قطاع نشاط المؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
تجارة	257	52
صناعة	140	28
البناء والعقارات	51	11
أخرى	47	09
المجموع	495	100

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر، 2018، ص 14.

والشكل البياني التالي يوضح توزيع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.

شكل رقم (04): قطاع نشاط المؤسسات المصنفة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات التي تنشط في قطاع التجارة تحتل صدارة المؤسسات المصنفة حيث بلغ عدد هذه المؤسسات 257 مؤسسة من مجموع 495 مؤسسة، أي ما نسبته 52% من مجموع المؤسسات المصنفة، تليها المؤسسات الصناعية بمجموع 140 مؤسسة، أي ما نسبته 28%، ثم تأتي مؤسسات البناء والعقارات بـ 47 مؤسسة، أي 11% من مجموع المؤسسات المصنفة، ويعود تفضيل المؤسسات التجارية على حساب المؤسسات التي تنشط في القطاعات الأخرى إلى ارتفاع ربحيتها من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض درجة المخاطرة في هذا النوع المؤسسات، في حين نلاحظ انخفاض في عدد المؤسسات الزراعية رغم الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة سواء لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير حاجات السكان، أو بغرض التصدير، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطرة في هذا النوع من المؤسسات.

5- تصنيف صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة بمصرف السلام الجزائر: يستخدم مصرف السلام الجزائر عدة صيغ لتمويل

زبائنه، بما يتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يوضح هذه الصيغ لسنة 2018.

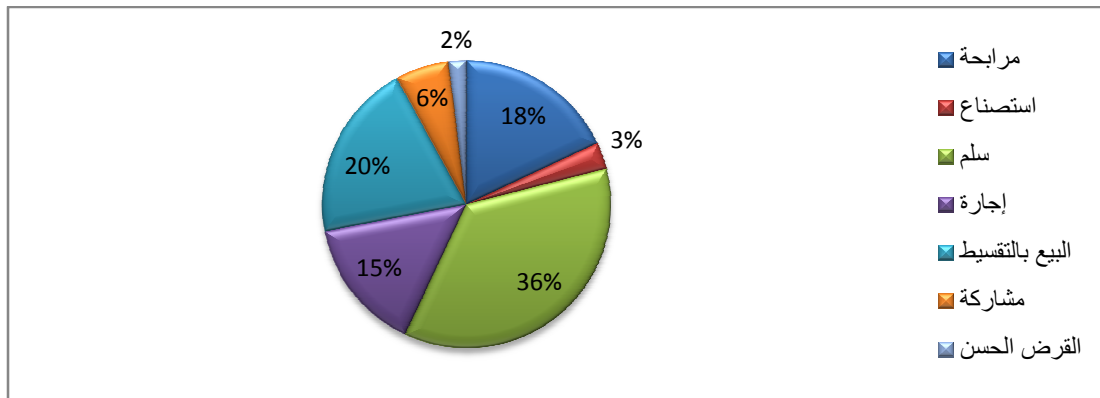
جدول رقم (05): تصنيف صيغ التمويل المستخدمة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018 (%)

صيغة التمويل	مراجعة	استصناع	السلم	إجارة	البيع بالتقسيط	مشاركة	القرض الحسن	المجموع
النسبة المئوية (%)	18	03	36	15	20	06	02	100

المصدر: تقرير مصرف السلام الجزائر، 2018، ص 18.

والشكل البياني التالي يوضح توزيع صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.

شكل رقم (05): تصنيف صيغ التمويل المستخدمة بمصرف السلام الجزائر لسنة 2018.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مصرف السلام الجزائر، 2019، ص 14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن صيغة التمويل بالسلم تعتبر أكثر الصيغ استخداما من طرف هذا المصرف بنسبة تقدر بـ36%، تليها صيغة البيع بالتقسيط الموجه خاصة للتمويل الاستهلاكي للأفراد كسواء السيارات بنسبة تقدر بـ20%، ثم تأتي صيغة التمويل بالمراجعة بنسبة 18، والإجارة بنسبة 15%، في حين كانت نسبة التمويل بالمشاركة والاستصناع والقرض الحسن ضعيفة جدا تقدر بـ6%، 3%، 2% على التوالي، ويعود التركيز وتفضيل صيغ السلم والمراجعة والبيع بالتقسيط وحتى الإجارة على الصيغ الأخرى إلى ارتفاع ربحية هذه الصيغ، وانخفاض مخاطر الائتمان عند استخدامها من طرف المصرف، كما أن المؤسسات المصنفة من طرف هذا المصرف التي تنشط في قطاع التجارة تمثل 51% من مجموع المؤسسات المصنفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستخدام المحدود لصيغ التمويل بالمشاركة والاستصناع والقرض الحسن يعود إلى ارتفاع درجة مخاطرة الائتمان، كخطر عدم القدرة على التسديد وعدم الإفصاح الحقيقي المحاسبي والمالي من طرف أصحاب المؤسسات الممولة عن الأرباح الحقيقية، ما ينتج عنه قلة المعلومات حول هذه المؤسسات.

ثالثا: تقييم واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصرف السلام الجزائر: على ضوء ما سبق يمكن القول أن التطبيق العملي لمصرف السلام الجزائر عرف تطورا ونموا في استقطاب ودائع العملاء، نتيجة النتائج المحققة والخدمات المالية المبتكرة والموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث بلغت النتيجة الصافية لسنة 2019 حوالي 4 مليار دينار، مقابل 2.4 مليار دينار سنة 2018³⁰، وهذه النتائج الممتازة والخدمات المبتكرة كانت سببا في زيادة ثقة العملاء، ما نتج عنه نمو حجم الودائع من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع حجم تمويلات الزبائن، سواء كانت مؤسسات أو أفراد، من خلال استراتيجية المصرف القائمة على تقديم الدعم المالي والولوج إلى قطاع التجزئة والأفراد، إذ نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحوذت على نسبة كبيرة جدا من إجمالي المؤسسات المصنفة من طرف هذا المصرف بلغت 94%، مقابل 6% فقط كان نصيب المؤسسات الكبيرة، ويعود ذلك، ما نتج عنه التركيز على هذا النوع من المؤسسات، وبالرغم من الاهتمام الذي يولييه مصرف السلام الجزائر بهذه المؤسسات إلا أن الأرقام تبقى ضعيفة، فحوالي 467 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يبقى عدد قليل بالمقارنة مع حجم الودائع أو حجم التمويل المخصص للزبائن. أما من حيث طبيعة نشاط هذه المؤسسات فنجد ما نسبته 52% منها ذات طابع تجاري، فالمصرف يفضل النشاط التجاري على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة، والزراعة، وقطاع الخدمات، ويعود ذلك إلى الربح المضمون ودرجة المخاطرة المنخفضة في هذه الأنشطة مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى رغم أهميتها الكبيرة سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الأفراد، كما أن هذا المصرف يركز على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل، كالسلم، والمراجعة، والبيع بالتقسيط، والإجارة، خاصة صيغ البيوع السلم والمراجعة إذ نجد أنها تمثل حوالي 54% من إجمالي التمويل، ويعود ذلك إلى الربحية الكبيرة والمضمونة، وانخفاض درجة المخاطرة لهذه الصيغ، في حين نجد استخدام محدود لصيغ التمويل طويل الأجل أو صيغ المشاركة والمضاربة وصيغ التمويل الزراعية الأخرى، لانخفاض حجم الأرباح في هذه الصيغ، وارتفاع درجة المخاطرة فيها كمخاطر عدم التسديد، وعدم الإفصاح المالي والمحاسبي،

أما بالنسبة لتمويل الأفراد فنجد أن هناك نوعين من التمويل الاستهلاكي من جهة، والعقاري من جهة أخرى، فالتمويل الاستهلاكي من خلال تقديم تسهيلات لشراء السيارات النفعية، حيث نجد أن عدد هذه السيارات المباعة وفق صيغة البيع بالتقسيط ارتفعت من 3100 سيارة نفعية سنة 2017 إلى حدود 7425 سنة 2018، لتتخفف إلى 7357 سيارة نفعية سنة 2019، إذ بلغت قيمة التمويلات الاستهلاكية سنة 2019 حوالي 8.5 مليار دينار، مقابل 9 مليار دينار سنة 2018³¹، ويعود هذا الانخفاض الطفيف إلى السياسة المنتهجة من طرف المصرف في توزيع محفظة التمويلات، إذ تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل، أما بالنسبة للتمويل العقاري الخاص بإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي فقد بلغت قيمة التمويلات المخصصة له 2.8 مليار دينار سنة 2018، بمعدل نمو قدره 67% عن سنة 2017³²،

فعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية بصفة عامة ومن بينها مصرف السلام الجزائر قامت على أساس أنها مصارف استثمار، تمارس الاستثمار المباشر لمساعدة وإنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات استثمارية جديدة لفائدة أصحاب الكفاءات كخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، الذين لا يمتلكون الأموال اللازمة لإنشاء مؤسساتهم بصيغ مختلفة خاصة التمويل بالمشاركة، إلا أن الواقع العملي عكس ذلك إذ أن الهدف الذي يسعى لتحقيقه هذا المصرف هو الربح واسترداد السيولة النقدية في أقرب وقت ممكن، للتقليل من درجة المخاطرة، وبالتالي يعطيه صيغة مصرف ادخار الذي هو وسيط مالي بين أصحاب الفوائض المالية، وأصحاب العجز المالي، ما يضعف ويقلل من مصداقية الشعارات التنموية التي يدعو إلى تحقيقها هذا المصرف، وبالتالي يضعف الدعم والتأييد والمساندة اللازمة لإنجاح مسيرة المصارف الإسلامية بصفة عامة.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة التيتناولنا فيها واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصارف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر نموذجاً، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، ومن خلالها قدمنا بعض الاقتراحات كالاتي:

أولاً: النتائج: توصلنا إلى نتائج من الدراسة النظرية، وأخرى من الدراسة التطبيقية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات سواء عند التأسيس أو عند التوسع بسبب الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على أصحاب هذه المؤسسات.

2- تتعدد وتنوع صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية حسب المدة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فنجد صيغ التمويل قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ما يجعلها أكثر ملائمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذه الصيغ تتمتع بخاصية أخرى وهي قدرتها على تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية التجارية، الصناعة، الزراعة، والخدمات، وأخرى على أساس البيوع، وأخرى على أساس الإجارة، يجعلها قادرة على أن تكون مصارف شاملة.

3- عرف مصرف السلام الجزائر في الخمس سنوات الأخيرة نمواً كبيراً في حجم الودائع، ويرجع ذلك إلى الثقة المتزايدة في هذا المصرف من طرف العملاء، ويعود ذلك إلى ثقة المودعين والمستثمرين بهذا المصرف الذي يقدم خدمات مبتكرة متوافقة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ترجمتها النتائج المالية الممتازة المحققة، ما دفع بالمصرف إلى التوسع أكثر من خلال فتح فروع جديدة، ونمو وارتفاع حجم تمويلات الزبائن المستفيدين من التمويل.

4- يهتم مصرف السلام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل بإتاحة الفرصة لقطاع التجزئة والأفراد للاستفادة منه، لكن التركيز على المؤسسات ذات الطابع التجاري.

5- يركز مصرف السلام الجزائر في تعاملاته على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل، خاصة صيغ البيوع كالسلم والمراجحة، والذي يرجع إلى ربحية هذه الصيغ، وانخفاض درجة مخاطر الائتمان، في حين تعرف صيغ التمويل طويلة الأجل أي صيغ المشاركة استخداماً محدوداً وضعيفاً، ويعود ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطرة.

ثانياً: الاقتراحات: ومن خلال هذه الدراسة لواقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصارف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر، وبعد التوصل إلى النتائج السابقة فإننا نقدم مجموعة من الاقتراحات، من خلالها يمكن أن نفتح آفاقاً جديدة لباحثين آخرين، من أجل تفعيل أكثر لصيغ التمويل بالمشاركة في هذا المصرف بصفة خاصة، والمصارف الإسلامية بصفة عامة، وأهم الاقتراحات التي نقدمها ما يلي:

- 1- العمل على التوسع في استخدام صيغ التمويل طويلة الأجل في الواقع العملي سواء المشاركة، أو المضاربة، أو المزارعة والمساقاة بمصرف السلام الجزائر ، من خلال وضع استراتيجية تساعد على التقليل من المخاطر التي تواجه هذه الصيغ عند تطبيقها، كمتابعة ومراقبة المشروع، والعمل على زيادة المعرفة والكفاءة لدى العاملين بالمصرف، من خلال دورات تكوينية وتدريبية لتحسين أدائهم.
- 2- على المجتمعات الإسلامية الاهتمام بتربية الفرد المسلم على فضائل ومكارم الأخلاق كالأمانة والإخلاص وحب العمل، والاهتمام بالتكوين في مختلف التخصصات، واكتساب الكفاءة والخبرة المهنية، من أجل إعداد جيل من الشباب يستطيع النهوض بالمجتمعات الإسلامية وتحقيق التنمية الشاملة.
- 3- على الباحثين والمختصين ومراكز البحث والتطوير التوسع في إجراء البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة، والمعاملات المالية وتحسين أداء المصرفية الإسلامية الحديثة، من خلال تكييف المنتجات المستحدثة مع البيئة التي تنشط فيها.

الإحالات والمراجع:

- ¹: القانون رقم 02/17، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017، والمتضمن القانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، المادة 05، ص 05.
- ² : عبد الرحمان يسري، (1995)، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 31.
- ³ : تقرير التنمية العربية، (2019)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 27.
- ⁴ : نفس المرجع السابق، 44.
- ⁵ : إيهاب مقابلة، (2017)، البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، العدد 132، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 11.
- ⁶ : تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، (2020)، العدد الرابع، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 21.
- ⁷: Doing Buseness, (2020), Comparing Buseness Regulation in 190 Economies, World Bank Group, Washington, 4.
- ⁸: عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، 31، 32.
- ⁹ : صادق راشد الشمري، (2008)، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 32.
- ¹⁰ : شوقي بورقية وهاجر زرارقي، (2015)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 53.
- ¹¹ : حسين محمد سمحان وأحمد عارف العساف، (2015)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 254.
- ¹² : محمود حمودة ومصطفى حسين، (1999)، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان، 55.
- ¹³ : محمد سليمان الأشقر وآخرون، (1998)، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 222.
- ¹⁴ : الزحيلي وهبة، (2008)، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 311.
- ¹⁵ : ناصر الغريب، (1996)، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، توزيع دار أبو لولو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 175.
- ¹⁶ : محمد عبد العزيز حسن زيد، (1996)، الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 15.
- ¹⁷ : علاش أحمد ودرأوسي مسعود، (2009)، النشاط المصرفي بدون فوائد "أسلوب المشاركة نموذجاً"، الملتقى الدولي الثاني الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالي والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 8.
- ¹⁸ : نوال عبد المنعم، (2020)، أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة وانعكاساته على الاقتصادات العربية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 41، العدد 481، بنك دبي الإسلامي، 210.
- ¹⁹ : عبد الله إبراهيم نزال ومحمود حسين الوادي، (2010)، الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 65.
- ²⁰ : صالح صالحي، (2009)، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 793.
- ²¹ : أحمد مالك ولد المختار، (2018)، مقارنة حول تمويل المشاريع الصغرى من خلال المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 71، مركز فقه أبحاث المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، 113.
- ²² : نفس المرجع السابق، 87.
- ²³ : عبد الله بن محمد الطيار، (1988)، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار القصيم ببريرة، السعودية، 176.
- ²⁴ : نوال عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، 30.
- ²⁵ : أحمد مالك ولد المختار، مرجع سبق ذكره، 85.
- ²⁶ : علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيبة، مرجع سبق ذكره، 280.
- ²⁷ : Abdulkader Thomas et les autres, (2009), Le système bancaire islamique guide à l'intention des petites et moyennes entreprises, Centre de commerce international, Genève, 9.
- ²⁸ : عبد العزيز وصفي ورشيدة الخير، (2018)، تمويل المقاولات الصغرى بالمغرب الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 79، مركز فقه أبحاث المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي، 111.
- ²⁹: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2019، 5.
- ³⁰: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2019، 11.
- ³¹: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2019، 36.
- ³²: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2018، 20.